



عَبْدُ الْمَجِيدِ تَبُونُ  
رئيسُ الجمهورية



# خطاب نصيب

وبئس الحزب من الحزب الذي يفترون علينا السبعين  
السيد عبد المجيد تبون

الجزائر في 19 ديسمبر 2019



بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين  
و على آله وصحبه إلى يوم الدين

السيد رئيس الدولة،  
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس المجلس الدستوري،  
السيد الوزير الأول،  
السيد الفريق نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان  
الجيش الوطني الشعبي،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
سيداتى سادتى،  
أيها الشعب الجزائري الأبى العظيم،  
أيتها المواطنات أيها المواطنون،  
يا أبناء و أحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،

يسعدنى أن أخطبكم، اليوم، بصفتى رئيسا للجمهورية  
الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

أخطبكم أنتم الذين صنعتم التاريخ من جديد، بإقبالكم  
الملحوظ على صناعة مستقبل الجزائر بقراركم السيد، يوم  
12 ديسمبر 2019، لقد صنعتم نجاحا باهرا بتبلييتكم نداء  
الواجب الوطني المقدس، وأعدتم الجزائر إلى سكة الشرعية  
الدستورية والشرعية الشعبية، التي لم يطعن فيها أحد.

إن هذا النجاح الكبير، هو ثمرة من ثمار الحراك الشعبي المبارك، الذي بادر به شعبنا الكريم، عندما استشعر بسريرته وضميره أنه لا بد من وثبة وطنية لوقف انهيار الدولة ومؤسساتها .

ولابد لي، هنا، أن أتقدم بصفتي رئيسا للجمهورية، بأحر التهاني والشكر الخالص لكل المواطنين والمواطنات على إسهامهم الفعال في نجاح المسار الانتخابي الديمقراطي الحر والشفاف وعلى الثقة التي وضعوها في شخصي .

كما يجدر، بي، أن أنوه بالمجهودات الجبارة التي بذلتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، برئاسة السيد محمد شرفي، حتى تتمكن في ظرف وجيز للغاية، من كسب الرهان وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة .

ولايفوتني، أيضا، أن أتقدم بالشكر الخالص لإخواني المترشحين الذين خاضوا الانتخابات الرئاسية بصدق ومكنوا الشعب الجزائري من فرصة الإختيار الحر والسيد، خدمة لوطننا العزيز .

كما أغتتم هذه الفرصة، لأجزل الشكر للسيد عبد القادر بن صالح، على تفانيه بإخلاص منذ أن أبى إلا أن يتحمل بشرف كبير، مسؤولية رئاسة الدولة بثقلها في هذا الظرف الدقيق من تاريخ أمتنا .

ولا يفوتني أن أنوه، من هذا المقام، بخصاله الشخصية وبما أظهره من حكمة وحرصانة في إدارة شؤون البلاد، في وقت سادته ظروف حساسة للغاية، وبفضل خبرته الثرية المشهودة التي كانت مفتاح النجاح في تكريس مقومات العمل المنسجم وتعزيز التنسيق بين رئاسة الدولة والقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، مما شكل جسرا آمنا للعبور ببلادنا إلى الغد الأفضل المنشود.

وبدون أدنى شك، فإنه يجب أن نرفع التحية والتقدير للجيش الوطني الشعبي الباسل المغوار، لسليل جيش التحرير الوطني، وعلى رأسه نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس الأركان، المجاهد الكبير، والوطني الصادق، الفريق أحمد قايد صالح، على الدور الكبير في حماية السيادة الوطنية واستقرار البلاد، وأمنها، ووقوفها سدا منيعا في وجه محاولات التدخل الأجنبي، والمؤامرات التي تستهدف وحدة الشعب والأمة والبلاد، ومرافقة الحراك الشعبي في سبيل تحقيق مطالبه المشروعة، وها هي قد تحققت، وما بقي منها، فأنا أجدد التزامي بمد يدي للجميع من أجل إكمال تحقيقها، في إطار التوافق الوطني وقوانين الجمهورية.

والشكر موصول بلا موارد، لأسلاك الأمن جميعها، من شرطة ودرك وطني، لكونها العين الساهرة على أمن الأمة واستقرارها.

## أيتها المواطنين، أيها المواطنين، يا أبناء وأحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،

يتعين علينا، اليوم، جميعاً، أن نطوي صفحة الخلافات، والتشتت والتفرقة، فهي والله من عوامل الهدم والتدمير، وقد أمرنا الله عز وجل بنبذ الخلافات والتنازع حتى لا نفشل وتذهب ريحنا.

إننا جميعاً جزائريون، ليس فينا من هو أفضل من الآخر، إلا بقدر ما نقدمه من عمل خالص لجزائرتنا العزيزة، كتلك التضحيات الجليلة والجبارة المصحوبة بنكران الذات التي قدمها أجدادنا وآباؤنا في سبيل تحرير البلاد بدءاً من الثورات الشعبية مروراً بالحركة الوطنية وصولاً لثورة نوفمبر المظفرة.

إننا، اليوم، ملزمون جميعاً، أينما كنا وأينما وجدنا، ومهما تباينت مشاربنا الثقافية والسياسية، ملزمون، ولا خيار لنا، إلا أن نضع اليد في اليد، والكتف للكتف، من أجل تحقيق حلم الآباء والأجداد وحلم شبابنا في الحاضر وأجيال الجزائر في المستقبل، من أجل بناء جمهورية جديدة، قوية مهيبة الجانب، مستقرة ومزدهرة، مسترشدين ببيان ثورة نوفمبر المجيدة، الذي كلما انحرفنا عنه، إلا وأصابتنا عوامل التفرقة والتشتت والضعف والهوان.

وكما قلت مراراً خلال حملتي الإنتخابية، فإن عملنا السياسي يستمد روحه من مبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة التي هي مصدر إلهامنا، بل والمرجع الثابت لكل السياسات



التي ننتهجها، والمتطلعة إلى بناء الجزائر الجديدة المنيعة التي تتحقق فيها، بإرادة الشعب، دولة المؤسسات، ويعلو فيها الحق والقانون وتتبوأ فيها الكفاءات من الشباب مواقع السيادة والمسؤولية لتحقيق الوثبة النوعية المبتغاة على درب النهضة الشاملة.

إن جزائر اليوم، تحتاج في هذه الأوقات الحساسة إلى ترتيب الأولويات تفاديا لمآلات مجهولة العواقب، وبناء عليه، كنت قد أعلنت أن الدولة ستكون مصغية للتطلعات العميقة والمشروعة لشعبنا نحو التغيير الجذري لنمط الحكم، والتمكين لعهد جديد قوامه احترام المبادئ الديمقراطية، ودولة القانون والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

إن الأوضاع التي تمر بها البلاد تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى أن نحسن حوكمتنا، لمعالجة نقاط الضعف لبلادنا وخلق الظروف اللازمة لإعادة بعث النمو الإقتصادي وضمان إعادة النهوض ببلادنا وإرجاعها لمكانتها بين الأمم، والتي لم يكن لتنصرف عنها أبدا.

وقصد التصدي لهذه التحديات يتوجب علينا أن نتجاوز معا وبسرعة، الوضع السياسي الراهن للخوض في القضايا الجوهرية للبلاد عبر انتهاج استراتيجية شاملة مبنية على رؤية سياسية واضحة تهدف إلى استعادة الشعب ثقته في دولته والتفافه حولها بغية ضمان استقرارها ومستقبلها.

كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى استعادة هيبة الدولة من خلال الإستمرار في مكافحة منتظمة للفساد وسياسة الإفلات من العقاب وممارسة التوزيع العشوائي للريع البترولي.

إن هذه الخطوة تفرض من جهة إطلاق سياسة اجتماعية ثقافية لأجل خلق بيئة ملائمة لازدهار شبابنا، ومن جهة أخرى إعادة بعث التنمية الإقتصادية من خلال مشاريع ومنشآت قاعدية كبرى، وتشجيع الإستثمار المنتج وتنويع النسيج الصناعي عبر ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع النشاط الإقتصادي الذي يخلق الثروة ويوفر مناصب الشغل، وأخيرا، سوف تكون هذه الإستراتيجية مدعومة بسياسة خارجية مكيفة مع مصالح بلادنا الإستراتيجية والإقتصادية ومناسبة مع المتطلبات الظرفية والسياق الجيو سياسي.

إنه من شأن هذه النظرة الإستراتيجية تجسيد الإلتزامات التي قطعتها على نفسي أمامكم، بناء على منهجية عمادها الحوار والتشاور.

**أيتها المواطنين، أيها المواطنين،  
يا أبناء وأحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،**

يا من عودتم الجزائر على ضرب أروع الأمثلة في التضحية عندما يتعلق الأمر بمصير الوطن ومستقبل الأمة، إننا اليوم، مقبلون على تضحيات جسام، من أجل بناء الجمهورية الجديدة، بناء

على الإلتزامات الـ 54 التي صوتتم عليها بشفافية وسيادة، يوم 12 ديسمبر 2019. سيتم تطبيقها في إطار الإحترام التام لحقوق الإنسان، في كل المجالات السياسية والثقافية والإقتصادية والإعلامية والإجتماعية.

ويتعين علي، بصفتي رئيسا للجمهورية، أن أذكركم بأهم تلك الإلتزامات، وعلى رأسها تعديل الدستور الذي هو حجر الأساس لبناء الجمهورية الجديدة.

حيث أجدد الإلتزام بذلك، خلال الأشهر الأولى، إن لم أقل الأسابيع الأولى، بما يحقق مطالب الشعب المعبر عنها في الحراك المبارك.

دستور يحدد العهدة الرئاسية مرة واحدة فقط، ويقلص صلاحيات رئيس الجمهورية.

دستور يحصن الجزائر من السقوط في حكم الفرد، يحقق الفصل الحقيقي بين السلطات ويخلق التوازن بينها.

دستور يحدد الحصانة البرلمانية ولا يمنح للبرلماني الفاسد أي حصانة في الملاحقة القضائية.

دستور يحمي الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان، وحرية الإعلام والتظاهر.

كما ألتزم بأخلفة الحياة السياسية، وإعادة الإعتبار للمؤسسات المنتخبة، من خلال قانون الانتخابات الجديد الذي

يحدد شروط الترشح للمناصب بوضوح، ويتم تجريم تدخل المال الفاسد في العمل السياسي وشراء الأصوات والذمم، حتى يتمكن الشباب وخاصة الجامعيين منهم، من الحصول على فرصة للترشح والفوز، وتكون حملتهم الانتخابية من تمويل الدولة لحمايتهم من الوقوع فريسة في يد المال الفاسد.

وفي مجال الإقتصاد، سنسعى لبناء اقتصاد وطني قوي، متنوع، مدر للثروة، مولد لمناصب الشغل، صانع للرفاه الإجتماعي، يقوي أمننا الغذائي ويحصن الأمة من التبعية القاتلة للخارج وللمحروقات.

وفي هذا الإطار، فإنني أوجه دعوة خالصة صادقة، مطمئنة، نابعة من صميم القلب، إلى جميع رجال الأعمال الوطنيين الشرفاء، والمؤسسات الإقتصادية الخاصة والعمومية، إلى الإستثمار بقوة في كل القطاعات وفي كل ربوع الوطن، وسوف يجدون من الدولة كل الدعم وكل الإمتيازات الضرورية، وإنني أضع يدي في يدكم، للإسهام في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، والتوجه نحو استثمار الأسواق الخارجية.

وسوف تنتهج الدولة الصرامة في تسيير المال العام، ولن أسمح بالعبث به أبدا، وتقوم الدولة بإطلاق خطة عمل للشباب بهدف تمكينه من خلق مؤسسات اقتصادية ناشئة، ومنحها الإمتيازات اللازمة لتحقيق النجاح.

وتقوم أيضا، بـتـثـمـين الإنتاج الوطني، ولا نستورد إلا ما ينقصنا فعلا بهدف منع هدر العملة الصعبة، وزيادة الإنتاج الوطني.

كذلك، سيتم تعزيز الدور الإقتصادي للجماعات المحلية، وتنويع المجالات الإقتصادية مثل الإقتصاد الجبلي والصحراوي والساحلي.

وسوف نفتح آفاقا واسعة للإقتصاد المنزلي الذي تستفيد منه خاصة المرأة، وإلغاء الضرائب عنه.

ومن المؤكد أيضا، أنه سيتم وضع خطة استعجالية لتحديث الزراعة لضمان الأمن الغذائي في المرحلة الأولى والوصول إلى التصدير في المرحلة الثانية.

ولا ننسى السياحة كعامل اقتصادي مدر للثروة وموئل لمناصب الشغل، من خلال وضع آليات لدعم مكانة الوكالات السياحية، و تصنيف المناطق السياحية في الجزائر، و خلق رحلات جوية بأثمان تنافسية، وتخفيف اجراءات الحصول على التأشيرة السياحية.

أيـتـها المواطنات، أيـها المواطنون،  
يا أبناء و أحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،

إن الدولة ستقوم أيضا بإصلاح عميق في نظام الضرائب، ووقف الظلم والتعسف في هذا المجال مع منح تحفيـزات ضريبية

بهدف تطوير الإنتاج الوطني، خاصة للمؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة. وسوف تخفف الضرائب على كل من مؤسسة تخلق الثروة، و مناصب الشغل، وستوضع آليات واضحة لهذا الغرض.

وفي مجال الطاقة، ستقوم الدولة بتشجيع الطاقات البديلة والمتجددة، والعمل على تصديرها فضلا عن تعزيز تواجدها الطاقوي في أوروبا وآسيا وغيرها، وسنعيد إحياء المشاريع الكبرى لتصدير الطاقة المتجددة.

وفي قطاع الثقافة، ستعمل الدولة على تطوير الصناعة السينمائية، و منح امتيازات جبائية لتطوير الإنتاج الثقافي والسينمائي والفكري، مع الإهتمام بالوضع الإجتماعي للفنان.

أما بالنسبة للإعلام، فإنني أدعو وسائل الإعلام الوطنية، لأن تكون في مستوى تطلعات الأمة، بالتتوير والتعبئة والمراقبة، بفضل تعزيز الإحترافية والمهنية، البعيدة عن التضليل والدعاية المغرضة، والتشويه والتجريح والقذف في حق أي كان.

وسوف تجد وسائل الإعلام من الدولة كل الدعم والتحفيز، من أجل ممارسة إعلامية في ظل حرية لا حدود لها، سوى القانون والأخلاق والآداب العامة والتأكد من مصادر المعلومات مصداقا لقوله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ» (سورة الحجرات، الآية 6).

وسنعمل بكل جد لحل مشكل الإشهار العمومي بصفة نهائية، وجعله وسيلة لدعم حرية الإعلام والإبداع ودعم الصحف الإلكترونية وتشجيع المؤسسات الإعلامية.

أيتها المواطنات، أيها المواطنون،  
يا أبناء وأحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،

إن المجال الاجتماعي، سيحظى بالعناية اللازمة، بل سيتمنح أولوية كبيرة للإرتقاء بالمستوى المعيشي للمواطن الجزائري.

إن الطبقة المتوسطة، وخاصة الطبقة الهشة، ستجد الدولة إلى جانبها، حتى توفر لها كريم العيش الذي يصون كرامتها، بتنفيذ جميع الإلتزامات الواردة في برنامجي الإنتخابي حيث ستعمل الدولة على القضاء النهائي على أزمة السكن، ولن أرضى لأي جزائري أن يعيش في كوخ أو بيت قصديري، صيانة لكرامته وكرامة أبنائه.

وستعمل الدولة بكل قوة على رفع القدرة الشرائية لجميع المواطنين خاصة الطبقة الوسطى والهشة مع إلغاء الضريبة على أصحاب الدخل الضعيف.

وفي المجال الصحي، سيتم وضع خطة متكاملة للوقاية من خلال التشخيص المجاني المبكر للرجال والنساء خاصة بالنسبة للأمراض المرتبطة بالسن، كما يتم التشخيص المجاني المبكر لكل الأمراض عن طريق المدرسة والجامعة ومراكز التكوين

وتشجيع جميع المواطنين على التشخيص لكل الأمراض بصفة مبكرة .

وسوف تضمن الدولة حصول جميع المواطنين على رعاية صحية نوعية بزيادة الحصة المالية لقطاع الصحة، وإنشاء مستشفيات جامعية جديدة، وحل معضلة الإستعجالات الطبية.

كذلك، سيتم تشجيع الإستثمار في إنتاج الأدوية وتطوير الصناعة المحلية للدواء. وسوف يحظى المنتسبون لقطاع الصحة، بالعناية اللازمة من طرف الدولة، ماديا ومعنويا، بمراجعة نظام الخدمة المدنية، ومنح امتيازات هامة للأطباء في الهضاب والجنوب.

**أيتها المواطنات، أيها المواطنون،  
يا أبناء و أحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،**

أما في مجال التعليم الذي أصبح يورق العائلة والدولة معا، فإننا نعمل بعون الله، على وضع حل نهائي لمشكل ثقل المحفظة، مع مراجعة البرنامج الدراسي وتخفيفه، خاصة في الإبتدائي، حتى يسمح للطفل كي يعيش طفولته .

وسوف تقوم الدولة بتدعيم المطاعم المدرسية في كل جهات الوطن، لاسيما النائبة والأرياف والصحراء، مع تدعيم النقل المدرسي، فضلا عن الإهتمام المؤكد بالمعلم ماديا واجتماعيا، فكما



قال الشاعر : «كاد المعلم أن يكون رسولا».

وكذلك، الحال في التعليم العالي، الذي نراهن عليه ليلعب دورا رائدا في بناء الجمهورية الجديدة، فالمشكل في الجامعة ليس كما يطرح حاليا، مرتبطا بالمنظومة الكلاسيكية أو نظام أل.أم.دي. بل لابد من تطوير البرامج للإرتقاء بمستوى المتخرجين. ولابد من ربط الجامعة بعالم الشغل حتى تكون قاطرة في بناء اقتصاد قوي، سواء في ذلك الإقتصاد التقليدي أو اقتصاد المعرفة.

كذلك ستعمل الدولة على مراجعة المنحة الجامعية، مع تهمين المنحة بالنسبة للعلوم الدقيقة. كما يتعين علينا تهمين مهنة الأستاذ والباحث ماديا واجتماعيا.

وسيتم إشراك الجامعيين أنفسهم في عملية النهوض بالتعليم العالي من كل الجوانب، بما في ذلك مشكلة توحيد لغة التعليم من الإبتدائي إلى الجامعة.

وسوف تعطى الحرية الكاملة للأسرة الجامعية في استقلالية الجامعات وخلق أقطاب الإمتياز، وتخفيف وطأة البيروقراطية التي تقتل الإبداع والإبتكار.

وإنه من الضروري أن تحظى الرياضة بالإهتمام بداية من المدرسة وصولا إلى رياضة النخبة بالإضافة إلى دعم الفرق المحترفة بقطع أراض لإنشاء ملاعب و وضع الوسائل المادية الضرورية لتحضير شبابها تحضيريا جيدا.

ولابد لي أيضا، أن أجدد التزامي مرة أخرى، بالعمل الجاد على حل جميع النزاعات العالقة، أتمنى أن يكون ذلك في ظرف وجيز جدا، لمختلف فئات المجتمع، مثل المعطوبين والمشطوبين والذين أعيد تجنيدهم ومتقاعدي الجيش، وشبكات الإدماج والمتقاعدين وذوي الإحتياجات الخاصة وغيرهم.. لابد أن يشعر الجزائري بجزائريته وكرامته.

وفي مجال الدفاع والأمن، ستواصل الدولة تعزيز المهنية والإحترافية والجاهزية القتالية، وستعمل على رفع معنويات أفراد الجيش المرابطين على الحدود وفي الهضاب والجبال من أجل استقرار الجزائر، بالتحفيزات اللازمة، وكذلك أسلاك الأمن والدرك باعتبارهما العين الساهرة على أمن الأفراد والممتلكات والمجتمع.

**أيتها المواطنين، أيها المواطنين،  
يا أبناء و أحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،**

إن الدبلوماسية الجزائرية، في الجمهورية الجديدة، ستضع نصب أعينها، مصلحة الجزائر أولا، ومصلحة جاليتنا حيثما كانت وأينما وجدت. وإن أعضاء السلك الدبلوماسي سيتم تقييمهم بشكل دوري، بناء على النتائج التي تحققت في هذا المجال.

وستنشئ الدولة هيئات قانونية على مستوى السفارات والقنصليات للدفاع الفوري عن كل جزائري يهان في

الخارج، شريطة التزام أفراد الجالية بقوانين الدولة المضيفة.

وأكرر التزامي، بأن تأخذ الدولة على عاتقها بآليات تسريع نقل جثامين الجزائريين المتوفين بالخارج، مواساة لأبنائنا في المهجر وتخفيفا لأحزانهم.

وسوف تحرص الجزائر، على بناء علاقات صداقة وتعاون مع كل دول العالم، باستثناء تلك التي لا تربطنا بها علاقات دبلوماسية، لأسباب موضوعية.

وستظل الجزائر، تتأى بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض بقوة محاولات التدخل في شؤونها الداخلية، مهما كانت تلك المحاولات.

وتمد الجزائر يدها لجميع الدول للإسهام في محاربة الإرهاب العالمي، والجريمة المنظمة والعبارة للحدود والمخدرات وكل الآفات الإجتماعية العالمية، بهدف الإسهام بفعالية في تحقيق السلم والأمن العالميين.

إن بناء صرح المغرب العربي الذي حلم به آباؤنا وأجدادنا، سيعمل في قائمة اهتمامات الدولة الجزائرية، حيث تسعى جاهدة للحفاظ على حسن الجوار وتعزيز علاقات الأخوة، والتعاون مع كل دول المغرب العربي، ولا يلقي منا أشقاؤنا أبدا ما يسوؤهم أو يعكر صفوهم.

ولابد لي، هنا، أن أعلن بوضوح، أن مسألة الصحراء الغربية، هي مسألة تصفية استعمار، وهي قضية بيد الأمم المتحدة، والإتحاد الإفريقي، وينبغي أن تظل بعيدة عن تعكير العلاقات الأخوية مع الأشقاء.

وسوف تبذل الجزائر مزيدا من الجهد، في سبيل تحقيق استقرار ليبيا الشقيقة والحفاظ على وحدتها الوطنية والترايبية، وهذا من واجباتنا وأولوياتنا.

وبهذه المناسبة، فإن الجزائر تدعو جميع الأخوة الليبيين إلى لم صفوفهم وتجاوز خلافاتهم ونبذ التدخلات الخارجية التي تباعد بينهم وتحول دون تحقيق غايتهم في بناء ليبيا الموحدة المستقرة والمزدهرة، فالجزائر أولى وأكبر المعنيين باستقرار ليبيا أحب من أحب وكره من كره، ولن تقبل أبدا بإبعادها عن الحلول المقترحة للملف الليبي.

وتبقى الجزائر تمد يدها لجميع الدول العربية بدون استثناء، لتعزيز علاقات الأخوة والتعاون وحرص الصف، ونبذ الفرقة والخلافات، وتجاوز المحن والمصائب التي تشهدها في الآونة الأخيرة تحت مسميات مختلفة.

إننا نتطلع بشوق لنرى أشقائنا في سوريا والعراق واليمن قد تجاوزوا محنتهم، وإننا على استعداد للإسهام في سبيل تيسير سبل تحقيق ذلك بصدق وإخلاص وحسن نية.

كذلك، لن تدخر الجزائر أي جهد في سبيل إصلاح الجامعة العربية، بوصفها المظلة الجامعة لكل العرب، والمعبرة عن وحدتهم، ووحدة مصيرهم.

ولا تكتمل هذه الكلمة التي أوجهها لكم اليوم، إلا بالوقوف عند القضية الفلسطينية، لنعلن أنها من ثوابت السياسة الخارجية للدولة الجزائرية، سوف نظل مثلما كنا، منذ الأزل، سنداً لأخواننا الفلسطينيين، لن نتأخر في الإستجابة لندائهم، وسوف نقف إلى جانب نضالهم حتى تحقيق حقهم المشروع في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة و عاصمتها القدس الشريف، وتحقيق حق العودة.

وأغتتم هذه السانحة، لأدعو المجتمع الدولي، إلى تحمل مسؤولياته التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني الذي يواجه قوة استعمارية غاشمة، وذلك بتطبيق كل قرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة في إطار الشرعية الدولية.

أيها المواطنين، أيها المواطنين،  
يا أبناء و أحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،

لا ينبغي لنا ونحن نقف بشموخ على طريق تأسيس الجمهورية الجديدة، أن ننسى إخواننا في دول الساحل الإفريقي، فهم إخوة لنا في الدين، «إنما المؤمنون أخوة»، وهم لنا جيران، والإسلام يوصي بحسن الجوار.

سوف تبذل الجزائر مزيدا من الجهد للإسهام في استقرار منطقة الساحل وتعزيز التنمية فيها، وتفعيل علاقات التعاون أكثر وأكثر.

وسوف تبذل الدبلوماسية الجزائرية، مزيدا من الجهد، من أجل تطبيق ميثاق السلم والمصالحة في جمهورية مالي الشقيقة، الذي تم التوقيع عليه في الجزائر العاصمة. وسوف تظل الجزائر بابا مفتوحا ويدا ممدودة لهم، لمساعدتهم على تجاوز خلافاتهم.

أيتها المواطنين، أيها المواطنين،  
يا أبناء وأحفاد الشهداء والمجاهدين، والوطنيين الأحرار،

لقد تحملت مسؤولية كبرى، من أجل أن نعمل معا على تحقيق حلم بناء الجمهورية الجديدة، في إطار بيان ثورة أول نوفمبر المجيدة الخالدة.

وإنني أدعوكم جميعا لكي تكونوا سندا لي، ساعدوني وشجعوني إذا أصبت، وقوموني وصوبوني إذا جانب الصواب.

كونوا الجدار المنيع الذي يقويني ويحميني، لكي نكون جميعا مفخرة لجزائرننا العزيزة الغالية، جزائر القانون والعدل والأخلاق، جزائر كما قلت وكررت، لا يظلم فيها أحد.

وقبل أن أنهي هذه الكلمة، أرجو منكم، ومن خلالكم، أن  
تطلبوا من كل من هم تحت سلطتكم، أن تسحبوا منذ هذه  
اللحظة لقب الفخامة ليوصف رئيس الجمهورية بالسيد فقط.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار  
تحيا الجزائر  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

النشر : المديرية العامة للاتصال و الوثائق - رئاسة الجمهورية  
الطبع : المطبعة الرسمية - الجزائر

التوزيع مجاني  
الجزائر، جويلية 2020